الرياض

الأربعاء 9 المحرم 1427هـ - 8 فبراير 2006م - العدد 13743

المقال

موظفو البنوك وزيادة الرواتب

عبدالله الجعيثن

للبنوك في المملكة دور حيوي في مختلف جوانب التنمية، بل في حياتنا كلها تقريباً، فهي بالنسبة للوطن بمثابة الشرايين بالنسبة للجسد، وكما تمر الدورة الدموية عن طريق الشرايين لكل أعضاء الجسد، تمر الدورة المالية عبر المصارف الحكومية والأهلية..

وموظفو المصارف يعتبرون - في العالم كله - عملة نادرة، لأن العمل المصرفي دقيق جداً، وحساس، وفي غاية الأهمية، وهو عمل شاق أيضاً، يتطلب من الموظفين الدقة والانتباه واللباقة التامة والصبر الجميل على كل العملاء الذين يمثلون شرائح المجتمع المختلفة، من عالم وجاهل، وعاقل وأحمق، وحليم وغضوب، وخلوق وغير خلوق، متواضع ومستكبر، وتجد الكبر في بعض عملاء البنوك وأرصدتهم متواضعة، ويتعاملون مع موظفي البنك بفظاظة، مع أن الكبر كله محرم ومرفوض، ولكن العائل المستكبر أشد عذاباً وعقاباً كما ورد في الحديث الشريف..

الشاهد في الموضوع أن موظفي البنوك يقومون بأعمال شاقة وحساسة جداً، مقارنة بمعظم موظفي القطاع العام، ومع ذلك لم تقم البنوك بزيادة مرتباتهم أسوة بموظفي القطاع العام، إذ أصدر الملك الصالح المصلح خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله أمره الكريم بزيادة رواتب موظفي الدولة كافة من مدنيين وعسكريين - والمتقاعدين والمستفدين من الضمان الاجتماعي - بنسبة خمسة عشر في المائة، مع صرف مكافأة شهر قبل حلول شهر رمضان الكريم الماضي..

وقد تجاوبت الكثير من مؤسسات القطاع الخاص مع هذا القرار الملكي الكريم، وفي مقدمتها مؤسسة اليمامة الصحفية التي زادت رواتب موظفيها فوراً بنسبة خمسة عشر في المائة..

أما المصارف فلم تفعل شيئاً، ولم ترفع مرتبات موظفيها، مع العلم أن أرباح مصارفنا هي أعلى أرباح في العالم، نسبة إلى رأس المال، وموظفوها لهم الدور الرئيسي في تحقيق تلك الأرباح الخيالية، وهم يعيشون على اعصابهم مع بعض العملاء، ويصبرون ويصابرون، ويداومون على فترتين، ويقومون بأعمال متواصلة حتى أن موظف البنك لا يكاد يرفع رأسه لكثرة الأعمال، ولا يستطيع أن يسترخي لشدة المسؤوليات..

إننا نقترح على رؤساء مجلس إدارات البنوك السعودية والمشتركة كافة، المبادرة بزيادة رواتب موظفيها بنسبة خمسة عشر في المائة، ولن يؤثر هذا على ربحية البنوك مع قوة دفع التنمية وارتفاع نسبة النمو، كما أن مردوده المادي على بنوكنا سوف يتضاعف، لأنه سيدفع موظفي البنوك لبذل المزيد المزيد من الجهد وهم راضون مستبشرون..

إن التضخم يزداد شيئاً فشيئاً، وموظفو المصارف معظمهم لا دخل له غير مرتبه، ولا وقت لديه لأي عمل أخر فالبنك يستهلك كل وقته وجهده، لهذا فإن رفع مرتباتهم بنسبة خمسة عشر في المائة هو قرار حكيم منصف ومطلوب ونافع من كل النواحي للاقتصاد الوطني ولأداء المصارف ولعملائها فإذا ارتاح موظف البنك زاد عطاؤه وابتهاجه بالعملاء.

* * *

دوام سوق الأسهم

وطالما كان الحديث عن البنوك وموظفيها، وسوق الأسهم تمر عبرها، فإننا نقترح على هيئة سوق المال الموقرة ما يلي:

أولاً: أن تكون فترة التداول فترة واحدة، وأفضل ما اعتقد هو أن تكون من الساعة الرابعة عصراً حتى الثامنة مساء بشكل متواصل..

إن هذا الاقتراح يتيح للمظوفين الحكوميين، وغيرهم من الموظفين، متابعة سوق الأسهم بضمائر مرتاحة، وأعصاب هادئة، بدل ان يترك كثير منهم أعمالهم ويتابعوا الفترة الصباحية ويعطلوا مصالح المراجعين ومن حق موظفي الدولة أن يستفيدوا من سوق الأوراق المالية في وطنهم، وأن يتاح لهم متابعته بدقة وتفرغ، وهذا غير ممكن الآن مع وجود فترتي تداول صباحية ومسائية، فهم في الصباح مشغولون بأعمالهم، ومن يتابع الأسهم منهم في الصباح يعذبه ضميره، ويتعرض للعقوبة، ويعطل المصلحة العامة، وإن لم يتابع السوق ظل قلقاً يترقب، ولا يصلح العمل مع القلق، ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه: قلب مع سوق الأسهم، وقلب مع مراجعي الدولة وأعمالهم الهامة..

إن فترة تداول واحدة تمتد أربع ساعات متواصلة هي الحل الأمثل من (4 - 8) مساء..

وهذا ما هو معمول به في الأسواق المالية في العالم فترة تداول واحدة..

ثانياً: إلغاء التداول يوم الخميس ليكون اجازة للجميع، للمتداولين وموظفي البنوك، فإن المجتمع كله يتابع سوق الأسهم، وينشغل به عن الأسرة وصلة الرحم والراحة النفسية، لا بد من إجازة يومين للراحة وللأسرة ولصلة الرحم وللتواصل الاجتماعي والإنساني..

ثالثاً: منع أي إعلانات خلال التداول، لأنها تشكل صدمة للمتداولين، الوقت واسع، قبل التداول بنصف ساعة على الأقل.. أو بعده..

وفق الله الجميع لما فيه الخير..